المجتمع المدني والمسألة الديمقراطية في المنطقة العربية: إشكالية التأسيس ومحدودية الأدوار

Civil society and the democratic issue in the Arab region; The establishment problem and limited roles

د.سفيان فوكة*

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة بومرداس (الجزائر)

s.fouka@univ-boumerdes.dz

ملخص:

ينظر للمجتمع المدني كأحد أهم مظاهر التمدن انه قناة التواصل السلمية بين السلطة والمواطن حيث تعمل مؤسساته على بناء الديمقراطية وصونها من خلال حماية حقوق الإنسان والحريات العامة فضلا عن تعزيز المواطنة وتحقيق المشاركة الواسعة في جميع مجالات المجتمع بما تحمله هذه المشاركة من الدور الرقابي على السلطة، بيد ان تضخم دور الدولة في البلاد العربية حديثة الاستقلال وتوسعه ساهم في عدم تمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته التكاملية بين المجتمع ودولته ما قاد إلى الاستبداد بالحكم أمام مجتمع مدني شبه منعدم صادرته الدولة ونخبها الحاكمة.

صار دور المجتمع المدني العربي في تفعيل المشاركة السياسية ضروريا وذلك عن طريق تجاوز المعوقات التقليدية التي اعترضته من قبل وهو ما يعني ضرورة تجاوز إرث العلاقة الاستثنائية بين الدولة والمجتمع المدني وفي مقدمتها إخفاق الهيئات والمؤسسات المدنية والأحزاب في مواجهة السلطة القهرية للدولية، ثم الانتقال الى تعزيز جملة العناصر الضرورية للقيام بالنشاط السياسي والمدني الفعال من خلال تعزيز المشاركة السياسية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التسلطية، الدولة العربية، التحول الديمقراطي، العالم العربي.

Abstract:

Civil society is a channel of communication between authority and citizens, as its institutions work to build and preserve democracy by protecting human rights and civil liberties, promoting citizenship and achieving broad participation in all areas of society, as this participation plays the role of supervising power. The expansion and expansion of the role of the state in newly independent Arab countries has contributed to the inability of civil society to fulfil its function of integration between society and its state, leading to tyranny by prevailing in the face of an almost non-existent civil society confiscated by the state and its ruling elites.

The role of Arab civil society in activating political participation has become necessary by overcoming the traditional obstacles that previously faced it.

Keywords: Civil society, Authoritarianism, Arab state, democratic transition, Arab world.

. مقدمة:

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي محليا ودوليا لما يلعبه من دور بارز في التقليص من السلطة القمعية للدولة والحد من تدخلها في المجال العام؛ بل يساعدها على أن تصبح أكثر استجابة لمواطنيها وتعاونها معهم، وبالتالي يحقق الديمقراطية والتنشئة السياسية ويعمل على حل الصراعات فهو يساهم في تعزيز التطور وتدعيم المشاركة السياسية، لقد بات مؤكدا اليوم في أدبيات التحول الديمقراطي أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في أي مجتمع مالم تكن منظمات المجتمع المدني تتمتع فيه بالديمقراطية وتساهم في بنائها وصونها، وهذا الطرح المعاصر لهذه المؤسسات الموازية للدولة والمستقلة عنها يجعلها البنية التحتية لديمقراطية حقيقية تتميز بالتشاركية من جهة وبمراقبة السلطة من جهة أخرى؛ كما توفر مكوناتها فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيًا وتدريبهم عليها في اكتساب الخبرة للازمة لممارسة الديمقراطية وترسيخ قواعدها ومنه الاستمرار فيها دون مخافة الانتكاسة الى الأنظمة ذات الطبيعة التسلطية.

من جهتها اتسمت الدولة العربية لعقود بقصور واضح في المسألة الديمقراطية، وسادت فيها سطوة الأنظمة الحاكمة الاستبدادية في المنطقة التي تميزت ببيئتها بالركود والقصور الديمقراطي وضعف بنى المجتمع المدني وما صاحبها من سياسات فوقية لا تشارك فيها النخب الحاكمة عموم المواطنين إلا نادرا، بينما نضجت تجارب رائدة في العالم مع نهاية الحرب الباردة أعادت الى النقاش مفهوم المجتمع المدني كعامل أساسي في التغير الديمقراطي في المجتمعات التي سعت الى دمقرطة نظم حكمها، ما يدفع بنا الى النظر في مدى قدرة أو محدودية هذه البنى في المنطقة العربية في تحقيق التحول من عدمه.

وفي هذا السياق تطرح هذه الدراسة الإشكالية الاتية: هل يمكن الاعتماد على المجتمع المدني العربي في طبيعته الحالية في تحقيق البناء الديمقراطي وتعزيزه في المنطقة العربية؟

للبحث في هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وتشمل ما يلي:

- هل يمكن القول بوجود مجتمع مدني في العالم العربي؟ وان كان نعم فما هي ظروف نشأته؟
- ما هو واقع المجتمع المدني في الدول العربية في ظل إرث الأنظمة السلطوية التي سادت طويلا في المنطقة؟

تقودنا الإشكالية الرئيسة والاسئلة الفرعية المقدمة الى صياغة الفرضية التالية:

تؤثر طبيعة الموروث السياسي والاجتماعي العربي على البيئة السياسية والاجتماعية المعاصرة للمجتمع المدني في المنطقة.

هكذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم المجتمع المدني بما يجعله أداة للدمقرطة في المجتمعات المعاصرة من جهة ومن جهة ثانية إبراز المعوقات التي تعترض هذه البنى عربيا وتمنع استخدامها الإيجابي في عمليات التحول السياسي في المنطقة.

2. المجتمع المدني المعاصر؛ المفهوم والأدوار:

في الفلسفة السياسية الغربية الممهدة للدولة الوطنية المعاصرة وصيغتها الديمقراطية التعاقدية تتأسس فكرة المجتمع المدني كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هامين هما المجتمع والسياسة، لقد برزت هذه الفكرة وازدادت أهميتها مع صعود فكرة العقد الاجتماعي التي جعلت المجتمع سابقا على الدولة؛ مادام هذا المجتمع قادرا على تنظيم نفسه خارجها وكونه كذلك مصدر شرعيتها بل والرقيب عليها أيضا[1]، اليوم وكنتيجة طبيعية لتطور المجتمعات الإنسانية فإن المجتمع المدني كمفهوم يشير إلى مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[2]، وفي هذا السياق فإن مؤسسات المجتمع المدني تنطوي على العناصر الآتية[3]:

- **أولا**-فكرة الطوعية كونها تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.
- **ثانيا**-فكرة المؤسسية وما تؤدي إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سباق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.
- **ثالثا**-يتعلق بالغاية والدور، هذه التكوينات يجب أن تتسم باستقلال عن السلطة السياسية، إلى جانب الجماعية؛ فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل في شكله الفردي.

في المجال العربي سجلت محاولات عديدة لإيجاد مفهوم وتعريف عربي للمجتمع المدني، ومن تلك المحاولات نجد:

- اجتهاد "محمد عابد الجابري" (1935-2010) والذي استقر في كون المجتمع المدني هو "مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون

منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي والتي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية أو عضوية يولد الفرد منتمياً إليها مندمجاً فيها لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة"[4].

- اسهام الدكتور "حسنين توفيق إبراهيم" الذي يراه بأنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة عبر مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"[5].

- رؤية الدكتور "الحبيب الجناحي" في كون "المجتمع المدني عبارة عن شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات، والتنظيمات الأهلية، تمثل فضاءً سياسياً واجتماعياً من أجل الديمقراطية وفرض احترام المؤسسات والقوانين وفضح الأيدي الخفية عبر إعلام حر"[6].

من جهة أخرى، طرح الاستاذ "وجيه كوثراني" مقترحاً باستخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" توصيفا لمظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في شكله التاريخي، وهذا المجتمع الأهلي هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلع وعلاقات تبادل بين الدولة التي تشكل هيئة حاكمة ومنظمة لعلاقات هؤلاء البشر وذلك يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة وهو ما يمكن تسميته اصطلاحاً "المجتمع الأهلي" في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي[7]، وهذا من منطلق ضرورة التمييز بين دلالتين لمفهوم المجتمع المدني، الأولى ترتبط بالمعنى القانوني المؤسساتي باعتباره الصيغة الممارسة على أرض الواقع، والثانية ترتبط بالمعنى الأيديولوجي لمفهوم المجتمع المدني وهو المرتبط أصلا في نشأته بالمرجعية الحضارية الغربية[8].

ان تجاوز اشكالية تتعدد المفاهيم التي تشير إلى المجتمع المدني بات أمرا ملحا خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الأيديولوجي للمفهوم من قبل قوى متعددة في سياقات مختلفة بقصد تحقيق أهداف متباينة[9]، وتتحقق وضوح الرؤيا بتبني مؤشرات قد تساعد في بناء مفهوم أكثر وضوحا وذلك بالإستناد إلى خمسة مؤشرات[10]:

- **أولا**-المجتمع المدني يتكون من مؤسسات تحكم عملها وأنشطتها قواعد وإجراءات، وهنا يبرز عنصر المؤسسية والتنظيم.
- **ثانيا**-مؤسسات المجتمع المدني ليست جزءاً من بنية الدولة وان كانت تتلقى دعماً منها، فهي مؤسسات غير حكومية.

- **ثالثا**- هذه المؤسسات لا تقوم لأغراض ربحية في الأساس، كما أنها لا توزع أرباحاً على مجالس إدارتها وأعضائها في حال حققت أرباحا من خلال بعض أنشطتها حيث تستخدم في توسيع هذه الأنشطة وتطويرها.
- **رابعا**-مؤسسات المجتمع المدني تتسم بالاستقلالية في إدارة شؤونها.
- **خامسا**-هذه المؤسسات تقوم على أساس تطوعي، أي يؤسسها الأفراد وينضمون إليها وينسحبون منها بإرادتهم الحرة.

وفضلا على ما تقدم يمكن القول أن للمجتمع المدني أدوراً منوطة به في مجالات رئيسة هي:

أ-الدور التنموي للمجتمع المدني: لقد تجاوزت مؤسسات المجتمع المدني بهذا المعنى الدور الدعائي الخدماتي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا[11]، أي دورها في عملية التنمية بمعناها المجتمعي الشامل؛ فهي مؤسسات الوسطية المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق، إن دور مؤسسات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي تتجسد أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية، لتجديد والمحافظة على العلاقات وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والاهتمام بالشؤون العامة خاصة في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل على استخدام الناشطين من الأفراد المجتمع لقدراتهم على المشاركة في الحكم باعتبارها أساس النظام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وكذلك القدرة على المشاركة والحوار العلمي السلمي واستخدام الأساليب المؤسسية لحل الصراعات الاجتماعية[12].

ب-علاقة المجتمع المدني ببناء الديمقراطية وتعزيزها: سواء على مستوى تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الدول التي تمر بهذه المرحلة، أم على مستوى ترسيخ الديمقراطية وضمان استقرارها واستمرارها، فالمجتمع المدني كفضاء للحرية أو الاستقلال النسبي عن الدولة وفي سعيه إلى إعادة رسم حدود التداخل بين حيز دولته وحوزة مجتمعها يضبط توازن المجتمع داخليا من خلال تركيزه على الاستقلالية وهو لا يستند على العوامل الوراثية ورابطة الدم والولاءات الابتدائية الضيقة مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة مادامت أهم مكوناته تتمثل في النقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال العمال إضافة الى المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية[13]، كما انه قد يتسع ليشمل الأحزاب السياسة والمؤسسات الدينية[14]، ومن شأن هذه البنى المحسوبة على المجتمع المدني الدفاع عن الحقوق العامة إزاء احتمال طغيان السلطة الحاكمة من خلال تعسف النظام العام والذي قد يتجسد في

الخروقات المحتملة ضد حقوق الإنسان والتضييق عليها والحد من الحريات العامة مقابل اتساع صلاحيات الحاكم والانتشار الدولاتي في بنى المجتمع.

تعمل كمؤسسات وسيطة بين المواطن والدولة، بحيث تحمي المواطن من تعسف الدولة وتسلطها، وتحمي الدولة من أعمال عنف التي قد تلجأ إليها بعض قوى وفئات المجتمع نتيجة لعدم تمكنها من إيصال مطالبها أو لعدم تجاوب السلطة لهذه المطالب. وهي قوة موازية لسلطة الدولة وسيطرتها، وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة فهي تمكن الأفراد من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في إطار مجموعة تؤثر على السياسات العامة وتعزز القيم التطوعية[15].

هكذا يبرز دور المجتمع المدني في صون وبناء الديمقراطية من خلال تبني دور السد المنيع ضد أي طغيان محتمل للسلطة، ومادام المجتمع المدني يمثل الصالح العام فان تنفيذ ادواره لن يكون سويا وتاما خارج الأطر الديمقراطية الضامنة للمشاركة في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار، وهنا تبرز ضرورة تعزيز مكانة المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية وضرورة تمكين المشاركة السياسية لجميع الفئات بما فيها تلك الأكثر هشاشة من خلال المجتمع المدني بحيث تعمل هذه المؤسسات على نشر قيم المشاركة[16]. ان دور الرقيب والحسيب في صون الديمقراطية يتجسد أيضا من خلال أدوار الرقابة ومساءلة الاجهزة الحكومية عن مدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المقترحة على الارض، وتنمو هذه الرقابة وتثمر كلما نجح المجتمع المدني في خلق يجع منه شريكا أساسيا في صناعة القرار والوصول الى كنه التشاركية ولبها.

هكذا تتحدد وتبرز الأدوار الأساسية للمجتمع المدني وتتضح مضامينها الديمقراطية المتراوحة بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[17].

3. المجتمع المدني العربي؛ اشكالية المنطلق ومعضلة التماثل:

نشأ مفهوم المجتمع المدني وتطور في ظل ظروف الصراع السياسي والاجتماعي الذي خاضته المجتمعات الأوربية خصوصا منذ القرن السابع عشر؛ فمن الطبيعي هنا أن يأخذ سمات بيئته الأم وهو ما يجعله دون شك مختلفا في ميزاته عن البيئة التي نقل إليها وخصوصا إذا كانت الحاضنة عربية[18] وهو ما يجعل مفهوم المجتمع المدني

في الواقع العربي غامضا ومختزلا ولا يتجاوز البعد النظري المراهن على ترجمته العملية على يد المشاريع التنموية بقيت قاصرة[19].

من جهة أخرى ارتبط مفهوم المجتمع المدني بخبرة التطور السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية وبالتحولات الكبرى والعميقة في إطار الثورات العلمية وتطبيقاتها الصناعية وما رافقها من تحولات في البنى الاقتصادية وقواها وعلاقاتها وآثارها الاجتماعية والثقافية التي تركزت اوروبيا في إطار "المدن" وقد أدت إلى قيام ترتيبات مؤسساتية وحقوقية نظمت عملية تراكم الثروة بتحريرها للملكية من مفهوم الإقطاع[20]، وهذا ما يجعل من المجتمع المدني قبل كل شيء مجتمع المدن؛ ومؤسساته هي تلك التي ينشؤها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك على النقيض من مؤسسات المجتمع الريفي من القبلية والطائفة والعشيرة والتي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية ينتمي الفرد إليها ولا يستطيع الانسحاب منها على عكس المجتمع المدني، وبالتالي فإن البحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر ما لابد أن تنطلق من النظر في وضعية المدينة؛ هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها أما أن المجتمع البدوي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته**!**[21]؛ وهي المعضلة والواقع المنتشر في البلاد العربية حيث تتغلب الارياف على المدن من حيث الهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها فضلا عن هيمنتها الديموغرافية وهو ما يعرف بترييف المدن؛ فبنية المدن العربية هي بنية متريفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية التقليدية، وهذا عكس ما حصل في أوربا بعد بعث المدينة من جديد؛ حيث استطاع الاوربيون إحداث القطيعة مع المنظومات والقيم الفكرية والاجتماعية للأرياف بتعميم المنظومة القيمية للمدينة على الريف بنحو تدريجي وهو ما يعرف بتمدين الريف وبالتالي تكوّن المجتمع المدني[22].

كما يعتبر التنظيم المدني للمجتمع القاعدة أو الطبقة الوسيطة من النظم الذي لا يخلو منه ولا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع بشري منظم، كما أنه لا يمكن تصور نشوء الدولة العربية الإسلامية الأولى من دون وجود البنى الاجتماعية المدنية التي استفادت من الإسلام لبناء سلطة مركزية جديدة على أسس عقيدية؛ الا انه ومن باب المقارنة تطرح الحالة العربية العديد من الإشكالات، حيث يمكن القول أنه في التجربة التاريخية الغربية نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوربية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها مما أدى إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن الدولة [23]، اما في الحالة العربية وبناء على ما تقدم فان الدولة العربية بشكلها القطري الحديث غرست في معظم الأقطار العربية حين زرع المحتل الاوروبي بنى حداثته ابان احتلاله للأرض؛ والملاحظ أنه حين احراز الاستقلال –النسبي- انشأت النخب الحاكمة لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها

ثم غذتها ووجهتها ومنحتها السلطة والنفوذ، ترتب عن ذلك علاقة غير صحيحة وغير صحية للدولة بالمجتمع المدني في العالم العربي[24]، في ذلك يقول محمد عابد الجابري[25]:

"هكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة؛ هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة..."

تم هذا الضبط من خلال مختلف القيود القانونية والإدارية والتنظيمية والأمنية التي تفرضها النظم الحاكمة على الفواعل الاجتماعية حتى تظل تحركاتها داخل الحدود التي ترسمها لها السلطة ، كما تستخدم أساليب أخرى لضمان فرض نوع من السيطرة على المجتمع المدني من خلال عنصر التمويل، ومن خلال أنشطة بعض تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يدعم قدرة الدولة على التأثير في أنشطتها وأدوارها، في المقابل فان بعض هذه القوى والمنظمات اتجه ويتجه إلى تحدي السلطة في بعض الدول العربية سواء فيما يتعلق برفض تدخلاتها في شؤون المنظمات المعنية، أو من خلال تبنيها مواقف مغايرة لمواقف النظم الحاكمة كما كان لقوى المجتمع المدني ومنظماته ودورهم في الانتفاضات الشعبية والثورات التي عرفها العام 2011 وما بعده من خلال تبنيها لبعض أعمال الاحتجاج الجماعي على السلطات الحاكمة، وعليه فإنه وبلجوء بعض قوى المجتمع المدني إلى تأسيس قنوات للتعبير عن وجودها خارج النسق المنغلق هو ما أدى في كثير من الحالات إلى دائرة العنف ومواجهة مع السلطة السياسية.

هنا نجد أن اشكالية الحديث عن مجتمع مدني عربي مستقل وفعال تبدأ في الاقرار بضرورة وجود الديمقراطية هو الشرط الأساسي لنمو المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لوجود الديمقراطية[26]، وفي البلاد العربية يعرقل غياب الديمقراطية فاعلية المجتمع المدني، ويشخص "سمير أمين" حال الديمقراطية في العالم العربي حين يرى الحكومات العربية وقد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافا شكليا لم يُعَمل به[27]، انه لا خلاف اليوم في كون المجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي داخل المجتمع، التحول الذي تم بفعل تطور داخلي للمجتمع نفسه، إن مقارنة ذلك مع واقع المجتمع المدني في البلدان العربية يظهر لنا الضعف الواضح في أداء مؤسسات المجتمع المدني التي تتأثر بشكل كبير وينعكس عليها محدودية الخطوات الإصلاحية باتجاه الديمقراطية، إذ تعيش في مجملها رهن التشريعات المقيدة وضعف التمويل المالي ومحدوديته وضعف بنائها المؤسسي[28].

كما تشير التقارير الحقوقية ان أغلب الدول العربية توافق تنظيميا على انشاء منظمات للمجتمع المدني غير انها تفرض إجراءات تسجيل معقدة غالبا ما تنتهي بالرفض، كما أنها تضع شروطا تعطي الدولة الحق بالاستمرار والتدخل وتحديد حرية المنظمات في مجالات عملها، وقد تخضع المنظمات لمضايقات تحد من قدرتها على الحركة والنشاط، وعليه لم تستطع السياسية في المنطقة العربية تأسيس علاقات صحيحة مع منظمات المجتمع المدني في شكلها الحالي وقد يعتبر هذا الوضع طبيعيا في ظل نظم تسلطية، والملاحظ أن البلاد العربية التي عرفت الحركات النقابية والاتحادات الطلابية استطاعت ان تحتوي النخب الحاكمة هذه الأخيرة، وجعلتها جزءا من النظام السياسي وكرست علاقتها بالحزب الحاكم، بل صارت مهمة هذه المنظمات هي الوقوف كداعم أمام أي قرار أو سياسة تتخذها هذه النخب، من جهة اخرى تحولت كعائق أمام الاحتياجات ومطالب الرقابة والتغيير وهو الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني ! وعلى رأسها النقابات كمرشح أول لقيادة الجهاد المدني من أجل التحول الديمقراطي[29].

4. المجتمع المدني العربي مقابل الانتشار الدولاتي؛ عسر الدمقرطة:

إذا كانت الوظيفة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني هي الضغط على الحكومة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وكذلك "العمل على الحد من السلطة القسرية للدولة وتقييدها وإخضاعها للمساءلة، فان المنظمات العربية التي من المفترض أنها تشكل المجتمع المدني والتي لم تحد من السلطة القسرية ولم تقيدها ولم تستطيع إخضاعها للمساءلة قد عجزت عن تحقيق وظيفتها، وبالتالي فشلت في أن تكون أو تمثل المجتمع المدني العربي، فهي لم تستطع أن تحقق مبدأ المواطنة أو بمعنى أخر لم تستطع أن تتعامل مع الفرد بصفته وحدة حقوقية حرة مستقلة أمام الدولة ففقدت بذلك قيمتها وفاعليتها المنشودة، وبما أنها فشلت في تحقيق هذا الشرط الضروري فلا يمكن القول أننا أمام مجتمع مدني عربي[30].

وعلى الرغم من أهمية المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وفي ترسيخ الديمقراطية نظريا وعلى صعيد تجارب التطور السياسي في العديد من دول العالم؛ فإن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الدول العربية أكدت محدودية دوره في عملية التطور الديمقراطي، فمؤسساته عربيا فاقدة للفكرة المجردة كما هي الدولة الحديثة، لا يمكن أن تساعد في تشييد الهيكل الديمقراطي دون إعادة التوازن بين الجماعة السياسية العامة اي الدولة وباقي التكوينات الاجتماعية الاخرى، فلا تاريخ لمفهوم المجتمع المدني عربيا، وتطور الديمقراطية في البلدان العربية مرتبط بوجه عام وبالضرورة بالمجتمع المدني كبديل اساسي للتغيير!؟

ان أجهزة الدولة كانت ولفترات طويلة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه، مما جعل التجربة الديمقراطية كتجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته وليس وسيلة تمكّن المجتمع من مراقبة الدولة، وفي هذا السياق تبرز ضعف وهشاشة العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية[31]، وإذا سلّمنا بأن المجتمع المدني بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها والصيغة الرشيدة بمؤسساتها فإننا سنقر حتما أنه وان تراجعت الديمقراطية تراجع المجتمع المدني وبالتالي فقدان الحكم الرشيد الذي يسيّر المجتمع على أسس الحرية والعدالة والمساواة.

في البلاد العربية ومع احراز الاستقلال ورثت الدولة المستقلة عن الاستعمار نظمه الإدارية والقانونية التي كان يستخدمها في أدارته لتلك البلاد[32]، وكان من نتائج ذلك أن الدول لم تتأسس كدولة حديثة ملتحمة بمجتمعها، لذلك فهي لم تستطيع بناء وتطوير مجتمع مدني يكون أساساً اجتماعيا للدولة، وللعملية الديمقراطية بعد تفكيك المجتمع التقليدي، لذلك لم يتحقق في هذه البلاد لا دولة القانون والمؤسسات ولا المجتمع المدني الحقيقي، كما أن النخب التي سيطرت على الحكم بعد الاستقلال لم تسمح بظهور مؤسسات مدنية، وأن سمحت بها فهي تخضع لسيطرتها[33]، رغم ذلك عرفت أقطار عربية عديدة تشكل نواة للمجتمع المدني منذ منتصف خمسينات القرن الماضي في كل من "مصر" و"سوريا" ولكن وبمساعدة من الدول الغربية المتنفذة قامت الأنظمة العربية بسد الطريق أمام التحول إلى قوى مجتمع مدني فاعل[34] ، وما يميز الدولة في المنطقة العربية بعد احراز الاستقلال هو طغيانها الكلي على مجموع المجتمع المدني بواسطة أنظمة حكم شديدة المركزية أو حزب سياسي ذي طبيعة احادية تسلطية ولكنه اكتسب شرعيته السياسية والتاريخية بفضل النضال ضد الاستعمار أي بفضل "الشرعية الثورية"، ومن جهة أخرى فإن المشروع التحديثي الذي أطلقته الدولة "الوصية" على المجتمع المدني قد تم في سياق خيار إيديولوجي هجين أدى إلى تعميق التبعية الثقافية للخارج، وزاد من حجم التناقضات الاجتماعية والطبقية في الداخل[35]!

هكذا تتضح مؤشرات اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أي أسبقية نشوء مؤسسة الدولة الحديثة المنظمة بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي إلى علاقة الصانع-المصنوع التي تحكم الترابط بين الطرفين، ولا تقتصر جذور الاختلال البنيوي بين الطرفين على هذه النقطة، وإنما ترجع إلى عدة اسباب نذكر منها[36]:

- الأجال الزمنية اللازمة لتوطيد هياكل الدولة الحديثة ومؤسساتها كانت دوما أقصر؛ بما لا يقاس من الفترات الزمنية اللازمة لنشوء المجتمع المدني وتبلوره كعملية اجتماعية واقتصادية وثقافية مركبة.

- قيام الدولة الحديثة في العالم العربي وممارستها لوظائف جديدة تتجاوز وظائفها المعروفة في المجتمعات الأخرى، وهو ما جعلها شاملة للمجتمع كله.

- أدى تغاضي وانشغال قطاعات رئيسة في المجتمعات العربية عن حقها في المشاركة السياسية ومطالبتها به الى فسح المجال للانتشار الدولاتي في كل خلايا المجتمع، وعلى الرغم من أن المشاركة عنصر مهم من عناصر التنمية، فان هذا التغاضي أو التنازل المؤقت عن حق هذه المشاركة السياسية كان مرده للاعتقاد بأن النظم العربية الحاكمة كانت مشغولة في إنجاز مهام رئيسة كبرى في بناء الدولة الحديثة وإزالة آثار الاستعمار، والسعي نحو تحقيق الوحدة العربية، وتأكيد الاستقلال الاقتصادي السياسي ، والأخذ بأسباب التصنيع وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية**!!**

هكذا نجد أن الحديث عن المجتمع المدني في العالم العربي لا يعني الحديث عن "كيان واحد متجانس ومنسق ، يعبر عن نفسه بصوت واحد تجاه الدولة"[37]، فالأحزاب والنقابات والجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في البلاد العربية وتقودها في العادة نخب ثقافية متباينة، إلا أن الدولة العربية والتي وسعت من نفوذها وقوتها قد تحولت بذلك الى دولة مركزية تسلطية ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليته من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله بها، فمؤسسات المجتمع المدني تخضع في رأي "ثناء فؤاد عبد الله" إلى حصار ثلاثي، فالدولة تحرص على إمساك كل الخيوط بيدها، والميراث الثقافي إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعيقان من حرية الحركة للمجتمع المدني[38].

بهذا فقد هيمنت الدولة العربية على المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومنعت أي مؤسسة مستقلة ترغب بالنشاط في إحدى هذه المجالات، لأنها تصطدم حتمًا بتوجيه الدولة إلى الأحادية وغير المستجيب لرغبة المجتمع في ممارسة دوره وفق تصوراته أو مآلاته الخاصة، ولذلك دائمًا ما تكون العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني علاقة يسودها التوتر والتنازع لتأسيس ثنائية ليست تصالحية كما هي في الفكر الغربي، وإنما صراعية تقوم على الإلغاء المتبادل وحذف الاخر، فالدولة العربية رهنت المجتمع بإرادتها وسلطتها[39].

صار دور المجتمع المدني العربي في تفعيل المشاركة السياسية ضروريا اليوم، ما يعني ضرورة تجاوز العلاقة الاستثنائية بين الدولة والمجتمع المدني وفي مقدمتها إخفاق الهيئات والمؤسسات المدنية والأحزاب في مواجهة السلطة القهرية للدولية، ثم الانتقال الى تعزيز جملة العناصر الضرورية للقيام بالنشاط السياسي والمدني الفعال، وفي مقدمته نشر الوعي والرؤية الصحيحة الموضوعية والقدرة والتنظيمية واستقلالية التمويل والموارد وتعزيز الجاهزية والقدرة على التغلغل والانتشار؛ مع الاعتماد على القطاع الخاص وهي احدى اليات الحكم الرشيد، وهو

ما يسمح بتعزيز المشاركة السياسية للمواطن العربي عن طريق احياء روح المواطنة باعتبارها مجموع الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها إيجابا وهذه الروابط المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع[40].

5. خاتمة:

تعدَ مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم مظاهر التمدن لما تشكله من تخط لبنى القبيلة والعشيرة والطائفة، كما يعد المجتمع المدني همزة الوصل وقناة التواصل السلمية بين السلطة والمواطن حيث تعمل مؤسساته على بناء الديمقراطية وصونها من خلال حماية حقوق الإنسان والحريات العامة فضلا عن تعزيز المواطنة، ولا يتم ذلك من خلال معارضة تامة للسلطة السياسية، إذ أن أدوار المدني أوسع من المعارضة، انه يتخطاها في البناء الديمقراطي الى المشاركة الواسعة في جميع مجالات المجتمع بما تحمله هذه المشاركة من الدور الرقابي على السلطة.

ان توسع دور الدولة في البلاد العربية بعد تحقيق الاستقلال وبشكل كبير في جميع المجالات ساهم في عدم تمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته التكاملية بين المجتمع ودولته ما قاد إلى الاستبداد بالحكم من قبل الأقلية الحاكمة التي استأثرت غالبا بثروات الدولة، ووقد خلف ذلك ضعف قنوات المشاركة والشفافية والمساءلة واستشراء الفساد وديمومة المشاكل الاجتماعية والهشاشة الاقتصادية أمام مجتمع مدني شبه منعدم صادرته الدولة ونخبها الحاكمة.

ان المجتمع المدني كآلية مهم لتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية لهذا بات تفعيله في بيئته حاجة ملحة، بيد انه في الفضاء العربي يتوجب إعادة النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة العربية وتجاوز علاقة احتواء السائدة للوصول الى الاستقلالية؛ حيث تهيمن الدولة على مؤسساته من خلال اليات مختلفة للسيطرة على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لديها، فالدولة العربية ترى فيها وسيلة من وسائل الضبط والتحكم في حركة المجتمع المدني.

6. هوامش الدراسة:

1) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 63.

2) مازن خليل غرابية، المجتمع المدني والتكامل، دراسة في التجربة العربية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص3.

3) ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص108.

4) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 140.

5) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني؛ المؤشرات الكمية والكيفية"، في كتاب: سعيد بن سعيد العلوي، (وآخرون)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص694.

6) الحبيب الجناحي، سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، بيروت: دار الفكر ،2003، ص47.

7) سعيد بن سعيد العلوي، (وآخرون)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص120.

8) سفيان فوكة، عبد القادر الرن، "نظام الوقف والمجتمع المدني: مقارنة من حيث المقاصد والوظائف"، دراسات استراتيجية، العدد 19، 2014، ص 84.

9) حسنين توفيق إبراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص15.

10) نفس المرجع، ص21.

11) خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية"، رسالة ماجيستر، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص 54.

12) كاوس أونة، "المجتمع المدني والنظام الاجتماعي"، ترجمة، أحمد محمود، مجلة الثقافة العالمية، العدد 107، يوليو 2001، ص ص 56-57.

13) محمد عابد الجابري،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص ص11-13.

14) متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص26-27.

15) حوحو صابر أحمد، "مصادر المشروعية وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي"، رسالة ماجيستر، الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص97.

16) إسماعيل الشاطبي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد 310، 2004، ص 79.

17) متروك الفالح، مرجع سبق ذكره، ص29.

18) نغم محمد صالح، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي، دراسة في واقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 38-39، 2009، ص140.

19) مصطفى الكاظمي، مسألة العراق المصالحة بين الماضي والمستقبل، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012، ص208.

20) متروك الفالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-44.

21) على خليفة الكواري، (وآخرون)، الخليج العربي والديمقراطية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 188.

22) متروك الفالح، مرجع سبق ذكره، ص41.

23) على خليفة الكواري، (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

24) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص185.

25) محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره ص 110.

26) حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي ؛قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000 ، ص22.

27) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص244.

28) نغم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 154.

29) سعد الدين إبراهيم، (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص82 .

30) عزمي بشارة، (وآخرون)، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2012، ص 340.

31) متروك الفالح، مرجع سبق ذكره، ص32.

32) سفيان فوكة، "الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2020، ص 107.

33) حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني ،المؤشرات الكمية والكيفية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سبق ذكره ، ص684.

34) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص183.

35) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص163.

36) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص133.

37) سعد الدين إبراهيم، (وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

38) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص283.

39) رضوان زيادة، "النظام السياسي العربي وأزمة التغيير"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 120، خريف2005، ص162.

40) سفيان فوكة، "إصلاح منظومة الحكم وضمانات البناء الديمقراطي في المنطقة العربية"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 03، 2020، ص 826.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1) إبراهيم حسنين توفيق، (2005)، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

2) إبراهيم حسنين توفيق، (2007)، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

3) إبراهيم سعد الدين، (وآخرون)، (1987)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

4) بشارة عزمي، (وآخرون)، (2012)، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة.

5) بشارة عزمي، (1998)، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

6) الجابري محمد عابد، (1994)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

7) الجابري محمد عابد، (2005)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

8) الجناحي الحبيب، (2003)، سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، بيروت، دار الفكر.

9) الخزرجي ثامر كامل، (2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
10) خميس حزام والي، (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
11) الصبيحي أحمد شكر، (2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
12) عبد الله ثناء فؤاد، (1997)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
13) العلوي سعيد بن سعيد، (وآخرون)، (1992)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
14) غرابية مازن خليل، (2002)، المجتمع المدني والتكامل، دراسة في التجربة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
15) الفالح متروك، (2002)، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
16) الكاظمي مصطفى، (2012)، مسألة العراق المصالحة بين الماضي والمستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم.
17) الكواري على خليفة، (وآخرون)، (2002)، الخليج العربي والديمقراطية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

- **الأطروحات:**

1) أحمد حوحو صابر، (2001)، مصادر المشروعية وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.
2) بن عبد العزيز خيرة، (2007)، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

- **المقالات:**

1) إبراهيم حسنين توفيق، (2000)، التطور الديمقراطي في الوطن العربي؛ قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142.
2) أونة كاوس، (2001)، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي، ترجمة، أحمد محمود، مجلة الثقافة العالمية، العدد 107.

3) الجابري محمد عابد، (1993)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 167.
4) زيادة رضوان، (2005)، النظام السياسي العربي وأزمة التغيير، مجلة شؤون الأوسط، العدد 120.
5) الشاطبي إسماعيل، (2004)، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد 310.
6) صالح نغم محمد، (2009)، مجتمع مدني أم مجتمع أهلي، دراسة في واقع المجتمع المدني في البلدان العربية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 38-39.
7) فوكة سفيان، (2020)، إصلاح منظومة الحكم وضمانات البناء الديمقراطي في المنطقة العربية، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 03.
8) فوكة سفيان، (2020)، الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02.
9) فوكة سفيان، الرن عبد القادر، (2014)، نظام الوقف والمجتمع المدني: مقارنة من حيث المقاصد والوظائف، دراسات استراتيجية، العدد 19.